الفصل الأول

النشأة والمناهج الدراسيـــة

- مراحل انشاء المدرسة – استقدام الخبير السويسرى ادوارد دور.
- فصل الادارة عن الالسن – فيكتور فيدال ناظرا للمدرسة.
- منهج الدراسة بالمدرسة والتعديلات التى طرأت عليه – بعثات المدرسة إلى فرنسا.
- تنظيمات المسيوتستو – الصراع بين الفرنسية والانجليزية.
- الاستاذ جرانمولان ومضايقات دنلوب له.
- المسيو لانبير وتعاطفه مع القضية المصرية واجبارد على الاستقالة.
- نظارة المستر هل الانجليزية للمدرسة والتغيرات التى احدثها.
- قيام الحرب العالمية الاولى ومحاولات تمصير المدرسة.
- انضمام المدرسة إلى الجامعة الوليدة.

الفصل الأول

"النشأة والمناهج الدراسيـــــة"

لم تنشأ مدرسة الحقوق دفعة واحدة بل مر إنشاؤها بثلاث مراحل وكان انشاؤها تعديلا لنظم مدارس أخرى سبقتها إلى الوجود، فعندما أراد الخديو اسماعيل اصلاح القضاء فى مصر للحد من سيطرة الأجانب عليه فكر فى انشاء مؤسسة علمية لاعداد البينات القضائية المدربة التى يمكن الاعتماد عليها. ولهذا السبب انشأ الخديوى اسماعيل مدرسة الادارة والألسن فى عام ١٨٦٨[١] التى عرفت فى المصادر الفرنسية فى ذلك الوقت باسم مدرسة الحقوق Ecole De Droit وقد شملت الدراسة بها ناحيتين: أولاهما دراسة اللغات الشرقية والغربية، والثانية دراسة القانون.[٢]

ورغبة من الخديو اسماعيل فى تطوير التعليم وتوسيع نطاقه على النمط الأوربى استقدم لهذه الغاية الخبير السويسرى " إدوارد دور" Edward Dor وعينه مفتشا عاما للمدارس فى ٢٩ مارس ١٨٧٣. وقد اقترح ذلك الخبير بعض التعديلات فى المدارس الموجودة، ومنها اقتراحه بتحويل مدرسة الادارة إلى مدرسة حقوق[٣] وانشاء ثلاثة كراسى فى القانون.[٤]

ونتيجة لذلك تم فصل قسم الادارة عن الألسن فى ديسمبر ١٨٨٢، وتغير اسمه بما يتناسب مع العلوم التى تدرس به، فسمى مدرسة الحقوق اعتبارا من يونيو ١٨٨٦[٥] .

---

[١] عين رفاعة الطهطاوى ناظرا لقلم الترجمة فى هذه المدرسة، وبدأ مع تلاميذه فى ترجمة القانون الفرنسى Code Napleon. انظر جمال الشيال: التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٥٨ ص٦٦.

[٢] أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق جـ٢، عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به فى حكم توفيق، القاهرة، مطبعة النصر، ص ٥٤٦.

[٣] للتفاصيل انظر: محمد شفيق غربال: خبير سويسرى فى خدمة التعليم فى عهد اسماعيل مقال بمجلة التربية الحديثة فى ابريل ١٩٣٧.

[٤] عزت عبد الكريم: المرجع السابق جـ٣ ، ص ٢٤٢. والجدير بالذكر ان أول محاولة لدراسة القانون فى مصر يرجع عهدها إلى عصر محمد على حيث أوفد إلى باريس فى عام ١٨٢٨ بعثة من الطلاب لهذا الغرض. وبعد أن عادت هذه البعثة إلى مصر فى عام ١٨٣١ كانوا أول نواة لرجال الحقوق فى مصر.

[٥] فيليب بن يوسف جلاد، قاموس الادارة والقضاء، المجلد الثانى، المطبعة البخارية ١٨٩١، ص ٤٣١.

وقد كلف الخديو اسماعيل القانونى الفرنسى الشهير المسيوفيكتور فيدال Victor Vidal[١] بتأسيس هذه المدرسة وتنظيمها وبقى بتولى نظارتها مدة أربعة وعشرين عاما[٢] قام خلالها بتحمل أعباء تدريس مادة القانون الرومانى ومقارنتها بالقانون الفرنسى وغيره من القوانين[٣] ، واستطاع بسعة مداركه فى العلوم القانونية والادارية أن يحوز ثقة الاساتذة والطلاب.

وقد وضع فيدال للمدرسة لائحة قسمت بمقتضاها إلى قسمين: ابتدائى وعال. أما القسم الابتدائى فكان يشمل السنتين الأولى والثانية والغرض منه تخريج المترجمين والمحضرين وكتاب المحاكم والنيابة، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح. ويشمل التعليم به اللغتين العربية والفرنسية والترجمة والتاريخ والجغرافيا والخط العربى والافرنكى ومسك الدفاتر وترتيب المحاكم، ومبادىء المرافعات العملية، والاجراءات القضائية[٤] أما القسم العالى فمدته ثلاث سنوات دراسية. والغرض منه اعداد الطلاب للوظائف التى تستدعى معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها مثل وظائف اعضاء النيابة، ورؤساء اقلام الكتاب، وتخريج رجال حقوقيين تكون فيهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء[٥] ، ويشمل التعليم به مواد الشريعة الاسلامية (الأحوال الشخصية) والقانون المدنى، وقوانين المرافعات والتجارة والعقوبات، والقانون الرومانى والترجمة والتحرير والانشاء والتاريخ واللغتين الفرنسية والايطالية[٦]

وفى ٢٠ يوليو ١٨٨٦ صدر قرار من نظارة المعارف باعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية للناجحين فى امتحانات هذه المدرسة، وأن تنشر اسماء الناجحين فى الجريدة الرسمية. كما صدر أمر عال فى التاسع من اغسطس فى تلك السنة يعطى لناظر الحقانية الحق فى أن يلحق باقلام النيابة العمومية من ينتخبه من الاشخاص المعينين فى المحاكم الأهلية بناء

---

(١) عالم فرنسى تم اختياره فى بداية الامر لتدريس العلوم الرياضية، والكيمياء، والفيزياء فى مدرسة انجال اسماعيل باشا فى المنيل ثم عين بعد ذلك ناظرا للمدرسة بناء على اقتراح على مبارك. وقد انعم عليه الخديوى اسماعيل بلقب البكوية وبالنيشان المجيدى ثم بلقب الباشوية.
- انظر جورج يانج: تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، طرابلس، دار الفرجانى، د.ت ص ٣٩٦، وأيضا فيليب جلاد: المصدر السابق، المجلد الثاني فى الجزء الثالث ص ٨٠٦.

(٢) من اكتوبر ١٨٦٨ إلى اغسطس ١٨٩١.

(٣) Donald Reid: Lawyers and Politics in the Arab World 1880 -1960, P. 18.

(٤) قرار نظارة المعارف العمومية الصادر فى ١٣ يوليو ١٨٨٦ بشأن القانون الاساسى لمدرسة الحقوق. انظر قاموس الادارة والقضاء جـ٢، ص ٤٣١.

(٥) الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عصر الخديو اسماعيل المجلد الأول، القاهرة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ١٩٤.

(٦) دار الوثائق، ديوان المدارس، دفاتر مدارس عربى نظر ٤٦٦، وقاموس الادارة والقضاء، جـ٢، ص ٤٣١.

على شهادة مدرسة الحقوق[١] وفى العام الدراسى ١٨٨٨ -١٨٨٩ عدل منهج الدراسة، وأضيفت مادة القانون الادارى إلى العلوم القانونية التى تدرس بالمدرسة[٢] وقد بدأت هذه المدرسة فى أدوارها الأولى متواضعة كشأن كل وليد ناشئ، فالتحق بها ثمانية عشر طالبا اختارهم فيدال بنفسه ثم أضيف إليهم تلميذان من فرقة الأنجال فاصبحوا عشرين تلميذا[٣] وخصص لهم فى بداية الأمر مكان فى العباسية ثم نقلوا بعد ذلك مع المدارس الأخرى إلى جناح بسراى درب الجماميز.

ولما كانت الدراسة فى هذه المدرسة باللغة الفرنسية فقد توافد على باريس بعض الطلاب المصريين فى ابناء الأثرياء لدراسة القانون هناك على نفقتهم الخاصة، وقد برز من هؤلاء حامد البقلى، وأحمد صدقى، وعبد العزيز كحيل، وعبد الله فكرى، وحسين رشدى، كما ارسلت المدرسة بعض طلابها المتفوقين فى بعثات إلى فرنسا للدراسة مثل:

بعثة ١٨٦٨:

لم يتم اختيار افراد هذه البعثة من طلبة المدرسة بل أن ما حدث هو انه بعد ان انتهت الحكومة المصرية من المشاركة فى معرض باريس[٤] أصدر الخديو اسماعيل قرارا ببقاء المشرفين على المعرض ليدرسوا الحقوق رغبة منه فى اعداد الكوادر اللازمة لتحقيق مشروعه فى اصلاح القضاء فى مصر والحد من سيطرة الأجانب عليه وكان اعضاء هذه البعثة اربعة ضم إليهم عضو خامس وهم احمد كامى بك، وحسين فخرى بك، من موظفى ديوان الخارجية وميخائيل افندى كحيل، باشكاتب مجلس تجارة مصر سابقا، واحمد امين بك الموظف بالحكومة، وعبد الله افندى صادق[٥]

بعثة ١٨٧٠:

وقد تكونت من الطلاب المتفوقين بالمدرسة وهم جرجس قدسى وابراهيم صدقى،وأحمد بليغ.

---

(١) امين سامى: التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥، القاهرة، مطبعة المعارف ١٩١٧، ص ٥١-٥٢.
(٢) كلية الحقوق: الكتاب المنوى لتاريخ الكلية ، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢.
(٣) تزايد عدد طلاب هذه المدرسة بعد ذلك ببطء، ففى العشر سنوات التى تلت افتتاح المدرسة وصل عدد الطلاب إلى ٣٥ طالبا، عزت عبد الكريم: المرجع السابق، جـ٣، ص ٢٤٠.
(٤) شاركت مصر فى هذا المعرض بمجموعة من الأثار الفرعونية وغيرها، وقد اشرف على الجناح المصرى هناك المسيو ماريت مدير المتحف المصرى وقتذاك.
- للتفاصيل انظر، الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل المجلد الأول، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ٣٩٣-٣٩٧.
(٥) عزت عبد الكريم: مرجع سابق، جـ٢ ، ص ٧١٧-٧١٨.

بعثة ١٨٧١:

بعد أن اعادت الحكومة طلاب البعثة الأولى، ولم يتبق من افراد البعثة الثانية سوى الطالب ابراهيم صدقى انضم إليه اربعة من طُلاب المدرسة[١] وهم داود حلمى، وحسين واصف، ومحمد منيب، ولطفى كامل ثم اضافت إليهم ابراهيم بك فؤاد، وصالح بك ثابت، وخليل بك ثابت.

واستمرت بعثات المدرسة إلى فرنسا تتوالى فى عصر اسماعيل حتى بلغ عدد أفرادها ٤١ مبعوثا.

وفى عصر الاحتلال البريطانى على مصر قلصت سلطات الاحتلال ارسال طلاب المدرسة إلى الخارج ثم توقفت البعثات تماما فى عام ١٨٨٨[٢]. وكرد فعل وطنى على ذلك قام أهالى الطلاب من الأعيان وكبار الموظفين بارسال ابنائهم للدراسة فى فرنسا على نفقتهم الخاصة. واستمر الحال على ذلك الوضع حتى تولى سعد زغلول نظارة المعارف، وبدأت الحكومة تعيد النظر فى شأن البعثات وان كان قد اقتصر ارسالها على انجلترا.

ونظرا لنقص اعداد اعضاء هيئة التدريس بالمدرسة فقد كانت المدرسة تحتفظ بأكفأ الطلاب الذين اتموا الدراسة بها، وتمنحهم لقب معيد بمرتب ٤٠٠ قرش.[٣]

وظلت المدرسة تخرج فى كل عام عددا من الطلاب استطاعوا بحسن استعدادهم ان يترقوا فى الوظائف القضائية[٤] وأن يؤدوا من خلالها خدمات جليلة للادارة والقضاء فى مصر لدرجة اصبحت معها هذه المدرسة ركنا من اركان النهضة القانونية والسياسية والاجتماعية فى مصر.[٥]

وبعد ان خلف المسيو " تستو M.Testout" المسيو " فيدال" فى رئاسة المدرسة فى ديسمبر ١٨٩١ أدخل العديد من المتغيرات فى نظامها ورتب التعليم فيها ترتيبا جديدا فالغى منها القسم الابتدائى وأصبحت مدرسة الحقوق مدرسة عالية فقط يشترط فى من يرغب الالتحاق بها من الطلاب ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية، وان يجتاز امتحان القبول، وجعلت مدة الدراسة بالمدرسة اربع سنوات بدلا من خمس، وحذف من منهج الدراسة كثيرا من المواد غير القانونية فلم يبق منها غير اللغتين العربية والفرنسية والترجمة والمحاسبة ومسك الدفاتر[٦]

---

(١) دار الوثائق: مدارس عربى دفتر ٤٤٧، ص ٩٦ تحت عنوان " إلى ادارة المدارس الملكية".
(٢) يعقول ارتين: القول التام فى التعليم العام –ترجمة على بهجت – القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٩٤، ص ١٠٥.
(٣) نفسه، ص ٢٤٢.
(٤) يعقوب ارتين: المرجع السابق، ص ١٠٥.
(٥) عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٥٥١.
(٦) فيليب جلاد: قاموس الادارة والقضاء ١٨٩٠ – ١٨٩٤، الاسكندرية، المطبعة التجارية، ١٨٩٥، ص ٥٢٩.

وزيدت مواد الدراسة القانونية كما أضيف منذ عام ١٨٩٩ القانون الدولى الخاص والاقتصاد السياسى والتاريخ الاقتصادى[١]

وإلى جانب ذلك فقد عمل "تستو" على ان يغرس فى أذهان الطلاب أهمية تثقيف أذهانهم، وتوسيع قرائحهم بدلا من الاقتصار على تنمية الذاكرة، واستطاع بذلك ان يكون جيلا من الحقوقيين تميز من بينهم رجال قانون لهم سمعتهم العالية.[٢]

وفى عهده وضعت المدرسة نظاما للمنح المجانية، فاجازت منح المجانية لنسبة من الطلبه لاتتجاوز ١٠٪ بشرط أن يقدموا "مكتوبا من أهليهم لناظر المدرسة بطلب اعفائهم من دفعها، ويرفق بهذا المكتوب جميع الاوراق والمستندات المؤيدة حقيقة فقر العائلة"[٣] كما اجازت اعطاء بعض الطلبه شديدى الفقر اعانات بواقع جنيهين فى الشهر[٤] .

وفى عهده انشئت مكتبة للمدرسة فى عام ١٨٩٣ وقد جمعت عددا كبيرا من المصادر والمؤلفات القانونية، وفى عهده اصبح خريجو المدرسة يحصلون على دبلوم الليسانس فى الحقوق بعد ان كانوا يمنحون شهادة اتمام الدراسة[٥] يضاف إلى ذلك انه انشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط الشرطة، وكانت الدراسة فيه مقصورة على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات[٦] كما تم انشاء قسم ليلى لتمكين الطلاب الذين تعوقهم اعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس. وفى عهده ايضا تمت معادلة الدبلومات القضائية الأجنبية بدبلوم الحقوق الذى تمنحه المدرسة، واشترط على الراغب فى ذلك التقدم لامتحان تحريرى وشفوى فى مواد الشريعة الاسلامية، وقانون المرافعات الاصلى، وقانون العقوبات، والقضاء الادارى المصرى. ومن يستطع اجتياز هذا الامتحان تعطى له شهادة معادلة تتيح له العمل فى الوظائف الاميرية[٧] وظلت االدراسة فىمدرسة الحقوق تحتل الصبغة الفرنسية البحتة، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هى محل دراسة الطلبه يكملها لهم الاساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية. ورغبة من الانجليز فى اضعاف تأثير فرنسا السياسى على الطبقة المتعلمة فى مصر خاصة وأن المثقفين المصريين

---

(١) الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية، جـ١، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٣٧، ص ٤١٥.

(٢) عهدى: مذكرات عباس حلمى الثاني خديو مصر الأخير ١٨٩٢ – ١٩١٤، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ١٤٤.

(٣) جلاد: المصدر السابق، ص ٥٢٨.

(٤) نفسه: (والجدير بالذكر انه نظرا لشدة اقبال الطلاب على المدرسة قامت نظارة المعارف بالغاء المجانية والاعانة من المدرسة، واجبر جميع الطلبه على دفع الرسوم المقررة وقدرها خمسة عشر جنيها. أنظر:
Dunlop: Note on the Progress 1906, P. 4.

(٥) يعقوب ارتين: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٦) كلية الحقوق: المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٧) نظارة المعارف العمومية: لائحة امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية قرار وزارى بتاريخ ٨ يوليو ١٨٩٧ (بشأن امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية).

كانوا يعتبرون اللغة الفرنسية وسيلتهم الاولى فى الاتصال بالحضارة الأوربية[١] فقد عملوا على احلال الثقافة واللغة الانجليزية محل الفرنسية ومن اجل ذلك رأت الادارة الانجليزية فى عام ١٨٩٩ انشأ، قسم تدرس فيه الحقوق بالانجليزية ليكون منافسا للقسم الفرنسى وذلك تحت ستار فتح الباب لمن يرغب من الطلاب الذين درسوا اللغة الانجليزية فى التعليم الثانوى أن يدرسوا الحقوق[٢] وقد خصص لهذا القسم مبلغ فى الميزانية كما فرض على طلاب القسم الفرنسى تعلم اللغة الانجليزية ايضا. وظل هذا القسم ينمو منذ ذلك الوقت ويزداد عدد طلابه بينما كان عدد الطلاب فى القسم الفرنسى يتناقص عاما بعد عام والدليل على ذلك ان عدد طلاب القسم الانجليزى فى عام ١٨٩٩ كان لايتجاوز ١٧ طالبا لايمثلون سوى ١٨٪ من طلبة المدرسة ارتفع عددهم فى عام ١٩٠٣ إلى ٦٤ طالبا بنسبة ٣٤٪.[٣]

واستمرت الأمور على ذلك حتى اصبحت لغة الدراسة بالمدرسة هى الانجليزية وتم الغاء السنة الأولى بالقسم الفرنسى تماما فى عام ١٩١٥ واعقب ذلك الغاء السنين الاخرى تدريجيا فى الأعوام التالية.

وقد برر المستشار القضائى الانجليزى (ملكولم ماكليريث) ذلك فى تقريره عن سنة ١٨٩٩ فاوضح اهمية تعديل نظام التعليم بالمدرسة حتى يتمكن التلاميذ ان يدرسوا الحقوق باللغة التى يريدونها وحتى لايغلق الباب امام الشبان المصريين الذين درسوا العلوم فى المدارس باللغة الانجليزية فقط، وادعى ان الشروح القانونية بالفرنسية لاتعود بكثير من الفائدة عن طلبه الحقوق المصريين خاصة وأن التجارب اثبتت مواضع النقص والقصور فيها مما أدى إلى تباعد القوانين المصرية عنها عاما بعد عام.

وعلى الرغم من وجاهه بعض مبررات المستشار القضائى فانه يصعب تجاهل ان هدف انجلترا الأول من هذا التعديل كان القضاء على النفوذ الثقافى الفرنسى فى مصر، وزحزحته من مركز الصداره فى اوساط المثقفين المصريين خشية من ميلهم تجاه فرنسا، ورغبة فى كسر حدة

---

(١) كانت اللغة الفرنسية معروفة فى اوساط الطبقتين العليا والوسطى كما كانت تحتل مكان الصدارة فى برامج التعليم فى مصر. لذلك كانت انجلترا تخشى ما ينتج عن ذلك من ميل المصريين تجاه فرنسا التى كانت تقاوم مركزها فى مصر، انظر: Lloyd, Lord. Egypt Since Cromer, Vol.1, London 1933.P.166

(٢) مذكرات سعد زغلول: تحقيق عبد العظيم رمضان، جـ٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٧٢٤ وانظر أيضا: محمد ابو الاسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ١٧٩-١٩٠.

(٣) أبو الاسعاد: المرجع السابق، ص ١٩٠، وقد اكد ذلك جورست فى تقريره عن عام ١٩٠٨ فذكر ان عدد طلاب القسم الفرنسى ظل يتناقص لدرجة ان عدد الطلاب الذين قبلوا فيه عام ١٩٠٨ لم يزد عن ١١ طالبا بينما قبل فى القسم الانجليزى ٧١ طالبا وان القسم الانجليزى ازداد عدد طلابه من ٢٢١ إلى ٢٤٠.
- انظر تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ القسم الاول مرفوع من السرالدون جورست إلى السرادورد جراى ، القاهرة فى ٢٧ مارس ١٩٠٨ ، ص ٨١.

معاداة المصريين لهم وإلى جانب ذلك فقد شجعت سلطات الاحتلال على تغيير مناهج الدراسة بما يتماشى مع أغراضها الاستعمارية وذلك عن طريق تقرير كتب جديدة يكتبها اساتذة انجليز[١] ككتاب "قانون الامتيازات الأجنبية فى الديار المصرية" للمستر سكوت الذى كان مستشارا للحقانية: Scoot: Law Affecting Foreigners in Egypt ولما كان من شأن بعض فصول هذا الكتاب المساس بالدين والنيل من الوطنية المصرية، وجرح خواطر الوطنيين[٢]،واثارة الخلاف والفرقة بين ابناء الأمة فقد اعترض المصريون عليه. واضطرت اللجنة العلمية الادارية إلى حذفه من قائمة الكتب التى تدرس بمدرسة الحقوق ولم يعترض على ذلك سوى المستر "بويد كربنتر" مفتش أول المعارف الانجليزى.[٣]

كما شجعت سلطات الاحتلال على احلال اساتذة انجليز بدلا من الفرنسيين فى المدرسة حتى يمكنهم السيطرة على السياسة التعليمية بها وتوجيهها بما لايتعارض مع السياسة البريطانية، فعينت اساتذة من الانجليز بمرتبات أعلى من نظرائهم الفرنسيين[٤] تشجيعا لهم، وللإسراع فى نجلزة المدرسة[٥] كانت تتدخل مباشرة لدى الحكومة والخديو لتعيين هؤلاء الانجليز فقد كتب اللورد كرومرالمعتمد البريطانى فىمصر إلى نوباراشا رئيس النظار فى اغسطس ١٨٩٤ يطلب منه تعيين ناظر انجليزى للمدرسة بدلا من ناظرها الفرنسى[٦] ولعل ذلك أقوى دليل على اهتمام الانجليز بتقليص نفوذ فرنسا الثقافى بالمدرسة،واحلال الثقافة الانجليزية مكان الثقافة الفرنسية.

ومع ذلك فقد ظل الاستاذ " تدلو" على رأس ادارة المدرسة حتى مارس ١٩٠٢ وخلفه الاستاذ " جرانمولان" M.Grandmoulin" والذى استمر فى إدارة المدرسة حتى سبتمبر ١٩٠٦، وتعرض خلالها للعديد من مضايقات دوجلاس دتلوب مستشار المعارف الانجليزى[٧] الذى حاول

---

(١) جرجس سلامه: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، القاهرة، الانجلو المصرية ١٩٦٦، ص ٩-١٠.

(٢) مذكرات سعد زغلول، جـ٣، ١٩٩٠، ص ١٣٣٢.

(٣) وافق كاربنتر على ما ورد فى محضر اجتماع اللجنة عدا ماجاء بالفقرة الثانية فى المادة الاولى وهى التى تختص بالغاء تدريس هذا الكتاب: أنظر: متحف التعليم: محاضر اللجنة الادارية - مخطوط - جلسة الاربعاء ٨ ديسمبر ١٩٠٨.

(٤) متحف التعليم: محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى، جلسة ٢٨ مايو ١٩٠٥ علما بأن الفرنسيين كانوا يصرون على ان كل منصب يشغله فرنسى إذا خلا لابد وان يشغله فرنسى آخر ولكن الانجليز تجاهلوا ذلك.

(٥) استمرت حدة المنافسة بين الغتين الفرنسية والانجليزية فى مدرسة الحقوق حتى اتمام الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤: Chirol, V: The Egyptain Problem P. 228

(٦) احمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن جـ٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ١٦٦.

(٧) عمل مفتشا عاما بنظارة المعارف فى ٦ فبراير ١٨٩٠ وحتى عام ١٨٩٧ حيث عين سكرتيرا عموميا للمعارف، وفى عام ١٩٠٦ رقى مستشارا للنظارة وكثيرا ما كان مجلس النظار يكلفه بمهام وكيل النظارة، وفى عام ١٩٠٧ عين سكرتيرا لمجلس المعارف الاعلى منذ ذلك الوقت بدأ فى تنفيذ سياسة الاحتلال التعليمية فى مصر وفى نجلزه شئون التعليم بها، وكان صاحب الكلمة العليا فى ادارة امور نظارة المعارف، للتفاصيل انظر اميل فهمى شنودة: سعد زغلول ناظر المعارف، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٧، ص ٨٥-٨٦.

ان يسلب منه سلطته، كما حاول ان يستثير عواطف الطلاب ضده بوضعه فيمواقف حرجه امامهم مما أدى إلى احتجاجات طلابه عليه.[١]

وقد خلف الاستاذ " جرانمولان" فى هذا المنصب المسيو " ادوارد لامبير Lambert" وكان متعاطفا مع القضية المصرية، ومؤيدا لمواقف مصطفى كامل الوطنية، ومشجعا لطلاب المدرسة على مقاومة الاحتلال الجاثم على صدر وطنهم.

وخلال فترة نظارة لامبير للمدرسة قام ببذل جهود واضحة فى سبيل رفع مستوى اساتذة المدرسة العلمى عن طريق تخصيصهم لتدريس فرع واحد من العلوم او بتقليل عدد الدروس التى يكلفون بها او اثارة روح المنافسة بينهم وترقية النجباء منهم. ونتيجة لتدخل المستشار الانجليزى " دنلوب" المستمر فى شئون المدرسة عبر له "لامبير" عن استيائه مما دفع " دنلوب" إلى تضييق الخناق عليه، والعمل على احراجه ومضايقته امام طلابه، وامام اساتذة المدرسة، وإلى معاملته بغلظة وفظاظة لدرجة انه الغى اجازته بعد الترخيص بها، وامره بالبقاء فى المدرسة إلى ان تصدر له أوامر اخرى.[٢] مما اضطر "لامبير" فى نهاية الامر إلى تقديم استقالته فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٠٧ رافضا ان يكون آلة صماء لسياسة غير قويمة، ومكدرة لصفاء العلاقات فى ادارة المدرسة.[٣]

وقد سافر "لامبير" إلى بلاده ومعه مشاعر طلابه، وعمل فى كلية "ليون" بعد ان اعطى للمصريين مظاهر تقديره العاطفى ومحاسن دروسه المميزة[٤]

وعلى الرغم من ان مدرسة الحقوق كانت احدى الخلايا النشطة للثقافة الفرنسية فى مصر حيث كانت تدرس القوانين الفرنسية [٥] وكانت الادارة والاساتذة من الفرنسيين فقد خلف

---

(١) عهدى: مذكرات الخديو عباس الثانى، ص ١٤٦.

(٢) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازى ، ١٩٣٦، ص ١١٦.

(٣) Reid: Op. cit P. 19

(٤) عهدى: مذكرات عباس الثاني والجدير بالذكر ان المسيو "لامبير" كتب مقالا فى جريدة الطان الباريسية فضح فيها تصرفات دنلوب، ومحاولاته ان يجعل منه شريكا فى الدسائس التى كان يدبرها ضد سعد زغلول ناظر المعارف للتفاصيل انظر جرجس سلامة: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى.ص ٣٨٣.

(٥) اعترف جورست فى تقريره بصعوبة تعلم القانون الفرنسى بلغة اخرى انظر التقرير سابق ذكره، ص ٨١ وإلى جانب ذلك فقد كانت اللغة الفرنسية معروفة فى الاوساط العالية والطبقة الوسطى.

المسيو "لامبير" فى ادارة المدرسة المستر "هيل Hill" الانجليزى الذى كان حديث عهد بالحصول على ليسانس الحقوق فقط وهى الشهادة التى يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة فكانت هذه أول مرة يتقلد فيها انجليزى ادارة المدرسة[١] التى تنتظم فيها الدراسة على اصول القوانين الفرنسية مما اثار هياج الطلبة، واعتراض جريدة اللواء على ذلك اياما عديدة خاصة وان ناظر المدرسة الجديد كان لايعرف الكثير عن القانون المعمول به فى مصر، والذى كان يساير القانون الفرنسى فى الكثير من نصوصه.[٢]

وعلى الرغم من كل ذلك فقد استمر "هيل" فى منصبه مما ادى إلى احداث ضربة مؤلمة لنظام التعليم فى المدرسة، وتحديا كبيرا للثقافة الفرنسية. وخلال ذلك استبدل "هيل" اساتذة المدرسة الاكفاء من الفرنسيين بشباب من الانجليز كان يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الانجليزية فيقدمون إلى مصر مما جعل تأثيرهم فى الطلاب ضعيفا وحصيلتهم القانونية ضئيلة الامر الذى ادى إلى استخفاف الطلاب بهم وتذمرهم منهم وقد اوضح سعد زغلول ذلك فى مذكراته فذكر ان السير " الدون جورست"[٣] سأله عن مدى تأثير اساتذة مدرسة الحقوق على طلابها فقال انه لا تأثير لهم فيهم لضعف اغلب اساتذة المدرسة من الانجليز "ولامتلاء عقول التلامذه بعدم كفاءتهم"[٤] مما افقد التعليم بالمدرسة حيويته وجعل اركانه مشيدة على اسس غير ملائمة لتطلعات المصريين، وحاجات المؤسسات والمجالس القضائية[٥]

وخلال تولى المستر " هيل" نظارة مدرسة الحقوق أصدرت نظارة المعارف قانونا جديدا للمدرسة[٦] تحدد بمقتضاه شروط قبول الطلاب بضرورة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الادبى على ان تحدد النظارة فى كل عام اعداد الطلبة اللازم قبولهم، ويكون قبولهم على حسب ترتيبهم فى آخر امتحان لشهادة الدراسة الثانوية[٧] وتحددت مدة الدراسة فى المدرسة

---

(١) تيودور روزشتين: تاريخ المسالة المصرية – ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران – القاهرة، ١٩٢٣، ص ٢٩٨.

(٢) دافع حسين رشدى، عضو مجلس المعارف الاعلى عن ضرورة استمرار اللغة الفرنسية للتدريس بمدرسة الحقوق بقوله " ان الادبيات القضائية لقوانيننا تنحصر فى مؤلفات باللغة الفرنسية".
– انظر مجلس المعارف الاعلى جـ٢، جلسة ١٩٠٩/٤/٢٨ ، ص ١٣ ومن المعروف ان القضاء الانجلوسكسونى يختلف اشد الاختلاف عن النظم القانونية اللاتينية التى يعتبر القانون الفرنسى اهم نموذج لها.

(٣) المعتمد البريطانى فى مصر.

(٤) مذكرات سعد زغلول جـ٢، ص ٧١٥.

(٥) اسماعيل سرهنك:حقائق الاخبار عن دول البحار، جـ٢، القاهرة، المطبعة الاميرية ببولاق، ١٨٩٦، ص ٤٤٢

(٦) ظلت هذه المدرسة تابعة لنظارة المعارف حتى عام ١٩١٢ ثم الحقت بنظارة الحقانية وظلت ملحقة بها حتى عام ١٩٢٣ عندما اعيدت إلى نظارة المعارف.

(٧) انظر قانون مدرسة الحقوق الخديوية الصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨، ص ٩.

بأربع سنوات يقوم خلالها بدراسة مواد الشريعة الاسلامية، ونظام الحكومة والادارة والقضاء، ومقدمة عمومية لدراسة القوانين، والقانون الرومانى، والاقتصاد السياسى، والتاريخ الاقتصادى، والقانون الادارى والمالى، والقانون المدنى، والمرافعات المدنية والتجارية، والقانون الجنائى، والقانون التجارى، والقانون الدولى الخاص ومبادىء عمومية للقانون الدولى العام، وتمرينات عملية فى قضايا او مسائل قانونية يجوز خلالها ارسال بعض الطلاب المتقدمين فى دراستهم لحضور جلسات المحاكم، وكتابة تقارير عن الجلسات يصححها المدرسون لهم كالموضوعات الانشائية[١] اما عن امتحانات الطلاب فتقرر ان يكون على مرتين الاولى فى النصف الأول من يناير وتكون تحريرية وشفوية فى جميع المواد ومن لم يحضرها لايقبل دخوله امتحان آخر العام، والثانية تعقد فى نهاية العام. وبعد امتحان السنة الرابعة يعطى للمقبولين فى الامتحان شهادة الليسانس المصرية فى القوانين التى تخول لصاحبها الحق فى تولى الوظائف القضائية والادارية[٢] وتم وضع لائحة لمكتبة المدرسة تم بها تنظيم محتويات المكتبة، ومسئولية امين المكتبة، وترتيب الكتب وتسجيلها، وقاعات الاطلاع، ومدة الاعارة، ولجان الجرد....إلخ.[٣]

وقد ظل المستر " هيل" على رأس مدرسة الحقوق حتى عام ١٩١٣ ثم حل محله المستر "شلدن آموس"[٤] الذى اخذ فى اعادة النظر فى المواد التى تدرس للطلاب بغرض زيادة التدريب العملى فى القوانيين حتى يستطيع الخريجون القيام باعمال المحاماة والقضاء[٥] . كما ادخل فى نظام التدريس واساليبه اصلاحات كثيرة وروحا جديدة.[٦]

واستمر الحال على هذا المنوال حتى قامت الحرب العالمية الاولى فغادر معظم اساتذة المدرسة الانجليز البلاد للمشاركة فى المجهود الحربى لبلادهم مما اتاح للمدرسين المصريين مهمة اعباء التدريس بالمدرسة باللغة العربيةوساعد على تعريب التعليم، واحلال اللغة العربية محل الانجليزية كلغة للدراسة. وقد خلف المستر " ايمرس" فى ادارة المدرسة المستر" فردريك باكر" ابتداء من ٢٨ سبتمبر ١٩١٥ وخلال ذلك تولى مناصب التدريس بالمدرسة من المصريين الدكاترة عبد الحميد بدوى، وعبد الحميد او هيف وبهى الدين بركات وحسن نشأت ومحمد كامل

---

(١) نفسه ، ص ١١-١٣.
(٢) نفسه ، ص ١٤-١٥.
(٣) نظارة المعارف العمومية:لائحة مكتبة مدرسةالحقوق الخديوية الصادرعليها قرارالنظارة فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨
(٤) كان مستشارا بمحكمة الاستئناف الاهلية.
(٥) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩١٣ مرفوع من الفيكونت كتشنر إلى السير ادوارد جراى - ترجمة المقطم، القاهرة، ١٩١٤ ، ص ١١٠.
(٦) انظر الكتاب الذهبى ، ص ٤٢٢.

مرسى. وقد قام هؤلاء الاساتذة وغيرهم بالتدريس باللغتين العربيةو الاجنبية. ومنذ ذلك الحين زاد النفوذ المصرى حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس فى كثير من مواد الدراسة.

وفى السنوات التالية للحرب عين للتدريس بالمدرسة كثير من رجال القانون المصريين اختيروا من مناصب القضاء والمحاماة او من وظائف حكومية اخرى لتولى مناصب التدريس ومن هؤلاء نذكر الاساتذة احمد امين، ومكرم عبيد، وعلى زكى العرابى ومصطفى الصادق، وعبد الفتاح السيد، وعبد الرحمن فكرى ، ومحمد صادق فهمى، وعبد السلام ذهنى. كما اوفدت المدرسة فى سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من اوائل خريجها إلى اوربا لتتخصص فى العلوم القانونية ليتولوا مناصب التدريس عند عودتهم.

وقد بذل هؤلاء الاساتذة جهودهم فى اخراج المؤلفات القانونية ذات الصبغة المصرية البحتة مما ساعد على تمصير دراسة القانون بالمدرسة[١] وكان من جراء ذلك ان كثرت المولفات القانونية فى كل فروع القانون الخاص والعام وكذلك فى فروع الدراسة الاقتصادية.

وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ عندما كان على ماهر ناظرا للمدرسة صدر قرار من احمد زكى ابو السعود وزير المعارف هذا نصه:

" بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف انشاء جامعة اميرية. وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ مارس ١٩١٧ بتشكيل لجنة لاعداد مشروع نظام الجامعة وبعد الاطلاع على التقرير الذى قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢١، ونظرا لضرورة المبادرة بانشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة، تشكل لجنة لوضع نظام للدراسة بمتوسطة لاقسام الجمعة الاربعة وهى الآداب والعلوم والطب والحقوق".

وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بانشاء الجامعة المصرية. وادماج مدرسة الحقوق بها على ان تعتبر كلية جامعية واسند ادارتها إلى المسيو " ليون ديجى"[٢] صاحب المكانه العلمية المرموقة والذى خدم نظارة المعارف المصرية اكثر من ثلث قرن[٣] وكان من نتيجة ذلك بروز دور الدراسات القانونية والفقهية فى مصر. وامداد الوطن بالرجال الذين يصنعون له سلطانه الثلاث.

وبعد رحيل الاستاذ " ديجى" تم تعيين عمادة الكلية فاسندت هذه الوظيفة إلى الاستاذ احمد امين بك فى اول ابريل ١٩٢٦ وتلاه فى عمادة الكلية الدكتور محمد كامل مرسى وغيره من الاساتذة المصريين الاكفاء.

---

(١) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية، جـ١، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

(٢) عميد كلية بوردو بفرنسا، وقد تولى ادارة الكلية من ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ حتى اول مارس ١٩٢٦.

(٣) للتفاصيل انظر: مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٤٩.